دور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

The role of local governance in achieving sustainable rural development

معزوز زكية[1]

[1] جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة الجزائر–، mazouzzakia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/08 تاريخ القبول: 11 /2020/11 تاريخ النشر: 10 /2020/12

ملخص:

في ظل مختلف المشاكل والاختلالات التنموية التي تعاني منها المناطق الريفية أو ما أطلق عليها بمصطلح مناطق الظل على مستوى البلاد، وأمام حتمية التنويع الاقتصادي وضرورة تحقيق التوازن الجهوي للتنمية، كان لابد من تكاثف مختلف الجهود من أجل ايجاد الحلول الناجعة للنهوض بواقع التنمية بهذه المناطق، خاصة وأننا نلاحظ مساهمتها المحورية في اقتصاديات عديد الدول التي حققت أشواطا متقدمة من التنمية المستدامة في عديد المجالات.

ولعل أن أبرز هذه الحلول اليوم ونحن نشهد انطلاقة جديدة للدولة في جميع الميادين هو ما يعرف بالحوكمة المحلية، التي من شأنها تشكيل القاعدة السليمة، وتهيئة البيئة المثالية، وتوفير الشروط التكيفية مع خصوصيات هذه المناطق، والتي من شأنها دفع عجلة التنمية المستدامة بها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة المحلية، التنمية، التنمية الريفية، التنمية الريفية المستدامة.

تصنيف JEL: H70 ; O18.

Abstract :

In light of the various development problems and imbalances that rural areas suffer from, or what has been called the term shadow areas at the country level, and in the face of the inevitability of economic diversification and the need to achieve regional balance for development, various efforts had to be intensified in order to find effective solutions to advance the realities of development in these areas, especially We note its pivotal contribution to the economies of many countries that have achieved advanced steps of sustainable development in many areas. Perhaps the most prominent of these solutions today, while we are witnessing a new start for the state in all fields, is what is known as local governance, which would form the right base, create an ideal environment, and provide adaptive conditions with the peculiarities of these areas, which would advance sustainable development in them.

Key words: governance, local governance, development, rural development, sustainable rural development.

Jel Classification Codes : H70 ; O18.

المؤلف المرسل: معزوز زكية، mazouzzakia@gmail.com

1. مقدمة:

تعرف العديد من الدول النامية ونحن في منطلقات الألفية الثالثة انتشاراً فاضحاً للعديد من الظواهر السلبية والتي عرفت في دول عديدة متقدمة انقراض شبه تام لها ومنذ فترة طويلة من الزمن، وفي مقدمتها الفقر المدقع، انعدام الأمن الغذائي، الفوارق الطبقية والإقليمية،...وغيرها مما يمكن تسميته بآفات العصر وعراقيل التنمية، وإن كانت هذه الدول تشهد اليوم أزمات خانقة مردها في الأصل إلى ارتكاز اقتصادياتها على قاعدة هشة تسمى "المحروقات" أصبح لزاماً عليها البحث عن حلول بديلة تنطلق من خصوصياتها المميزة وتساهم بشكل فعال في دفع العجلة التنموية بها، وفي مقدمتها التنمية الريفية المستدامة.

وإن كنا نتكلم عن دولة مثل الجزائر يزخر ريفها الشاسع على عكس ربما العديد من الدول التي قطعت أشواطاً متقدمة في مجال التنمية الريفية المستدامة بمقومات كبيرة تتعرض في الغالب إلى التهميش أو الاستغلال العشوائي، والذي لا يستند إلى أساس سليم كما أنه لا يراعي أو يحفظ حق الأجيال القادمة في حياة أفضل وأرقى، ذلك فضلاً على أنه يلقي عليها غطاء من التبعية الغذائية لدول لا تقل عنها أو حتى لا توازيها في حجم المقومات.

لكن رغم كل ذلك، يوجد حلول من شأنها القضاء على جل أو حتى بعض المشاكل التي تعيق مسار التنمية الريفية المستدامة في بلادنا، وهي تنطلق في الغالب من ضرورة بناء توجه أو ثقافة جماعية مشتركة تتقاسم نفس الاهتمامات والأهداف بين الأوساط الحاكمة والمحكومة أو بين الأوساط السياسية والاجتماعية المندرجة في إطار ذات الإقليم المحلي، الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني ما يعرف بالحوكمة المحلية التي تضمن المشاركة الفعالة لجميع الناشطين في الإقليم المحلي الواحد من مؤسسات، أشخاص، سياسيين،... في تفعيل القرارات التنموية الهادفة إلى تحقيق مصالح مشتركة، تعود في النهاية بالمنفعة المستدامة على الانسان الريفي الجزائري وعلى الجزائر بشكل عام.

وانطلاقاً مما تقدم نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بالجزائر؟

وللاجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- تتجسد أهمية الحوكمة المحلية في التشخيص الفعال والدقيق لمشاكل المواطن باختلاف حجمها ومكانها؛
- تعتبر التنمية الريفية المستدامة أحد أهم أوجه التنويع الاقتصادي الحقيقي، نظراً للمزايا الكبيرة التي توفرها للاقتصاد؛
- تؤدي الحوكمة دوراً ايجابياً وفعالاً في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

هذا وسنحاول من خلال دراسة مدى صحة الفرضيات السالفة الذكر في إطار **منهج وصفي تحليلي** لمختلف المتغيرات التي ينطوي عليها الموضوع، تحقيق جملة من الأهداف التي في مقدمتها محاولة ابراز الأهمية التنموية الكبيرة التي تكمن في الاستثمار الجاد في أريافنا مترامية الأطراف على مستوى البلاد، وأيضاً توضيح دور الحوكمة المحلية كوسيلة ناجعة في تحقيق ذلك.

2. مفهوم الحوكمة المحلية

حظي موضوع الحوكمة بمجالاته ومستوياته المختلفة انطلاقاً من أواخر القرن الماضي باهتمام كبير من قبل عديد الدول والمؤسسات حول العالم، وذلك نظراً لمتطلبات عديدة فرضتها الفترة المعاشة على غرار المتطلبات التنموية، ومن بين أكثر مجالات الحوكمة استحواذاً للاهتمام وخصوبة للبحث نجد ما يعرف بالحوكمة المحلية، فماذا نقصد بها؟.

1.2 تعريف الحوكمة

الحوكمة هي تعريب لمصطلح Gouvernance والذي ترجم إلى العديد من المعاني منها: الإدارة الرشيدة، الحكم الراشد، الحكمانية، الحاكمية، الحكم الجيد، الحوكمة،...، إلا أنه غالباً ما يتم تبني المصطلح الذي طرحته المؤسسات الدولية وهو الحوكمة، (برنامج الديمقوراطية وحقوق الانسان، صفحة 47)، والحوكمة هي كلمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernao ويعني التوجيه، وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي، ثم انتقلت إلى اللاتينية واستخدمت كلمة Steering وتعني الإدارة والتوجيه.

وبشكل عام قدمت لهذا المصطلح العديد من التعاريف، فحسب **البنك الدولي** الحوكمة هي: "ممارسة السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون المجتمع في كافة مستوياته"، (البرواي، 2012، صفحة 04)أما حسب **برنامج الأمم المتحدة الانمائيPNUD** فهي تعني: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات، وهي تشمل الآليات، الاجراءات والمؤسسات التي تدور حولها مصالح المواطنين، ممارسة حقوقهم المشروعة، أداء واجباتهم وإدارة خلافاتهم، وعلى هذا الأساس فالحوكمة تعبر عن المشاركة، الشفافية، والمسؤولية، كما أنها تعبر عن الفعالية والعدالة، حيث تقوم بترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون...".(زبير و بن مخلوف، 2013، صفحة 284)

كما عرفت أيضا على أنها " مجموع العلاقات والتفاعلات والقواعد والإجراءات التي تتم في إطار الشراكة بين المؤسسات الحكومية من جانب، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جانب آخر، من أجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع". (برنامج الديمقوراطية وحقوق الانسان، صفحة 84)

أي إن للحوكمة ثلاث عناصر أو أبعاد أساسية هي باختصار: (يختار و عبد الرحمان، 2011، صفحة 05)

- **الدولة:** وهي مجموع المؤسسات السياسية المهتمة خصيصاً بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود اقليم معين خدمة للمصلحة العامة؛
- **القطاع الخاص:** أي مجموع المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها (صغيرة-متوسطة-كبيرة) ونشاطاتها؛
- **المجتمع المدني:** هو مجال الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يتميز بالطوعية والعمل الذاتي والاستقلالية عن الدولة، وهو محكوم بمجموعة من القوانين والقواعد المشتركة.

وعليه يمكن القول أن الحوكمة هي إستراتيجية حديثة لأداء الأعمال والأنشطة المختلفة بشكل فعال سواءً على مستوى كلي (الدولة، الاقليم،...) أو على مستوى جزئي فيما يعرف بحوكمة الشركات، تنطوي على أهداف تنموية وتنطلق من مبدأ المشاركة الفعالة لمختلف الفاعلين في المجتمع فيما يخص اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وعلى اختلاف الباحثين عند تعريف الحوكمة إلا أنهم اشتركوا في غالبيتهم عند تحديد أهم أهدافها والتي تمثلت أهمها في النقاط التالية:

- اعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة؛
- تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدول، وذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الانسان؛
- تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة؛
- تمكين منظمات المجتمع المختلفة من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً كان ذلك على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات،...)، أو على المستوى الجزئي (المواطنين).(برنامج الديمقوراطية وحقوق الانسان، صفحة 52)

وهذه الأهداف لن ترى للواقع سبيلاً ما لم تستند الحوكمة على مجموعة من المقومات حددها برنامج الأمم المتحدة للإنماء سنة 1997 في النقاط التالي: (زبير و بن مخلوف، 2013، صفحة 258)

- **المشاركة:** وهي تستند بشكل أساسي على حرية التعبير وإبداء الرأي (الديمقراطية)؛
- **حكم القانون:** والذي يجب أن يتصف بالعدالة في التطبيق؛
- **الشفافية:** والتي تستند على حرية تدفق المعلومات؛
- **حسن الاستجابة:** وذلك لمختلف حاجات ومطالب أصحاب المصلحة في إطار العلاقة؛
- **التوافق:** وذلك بين المصالح المختلفة للتوصل إلى اتفاق شامل يدعم المصلحة العامة؛
- **المساواة أو الإنصاف:** بمعنى اتاحة الفرصة أمام الجميع بشكل متساوي من أجل تحقيق رفاهيتهم وضمان حمايتهم؛
- **الكفاءة والفعالية:** وهي تشير إلى التسيير العقلاني للموارد بشكل يضمن الحصول على أكبر استفادة ممكنة؛
- **المحاسبة أو المساءلة:** ومفادها أن يكون أصحاب المصلحة تحت مسؤولية ورقابة أصحاب القرار؛
- **الرؤية الإستراتيجية:** بمعنى أن يتحلى القادة والمسيرون برؤية طويلة المدى فيما يخص الحوكمة والتنمية المستدامة.

وهذه المقومات إن وجدت من شأنها تجسيد الأهمية الاستراتيجية التنموية لمفهوم الحوكمة والتي نجدها تختلف من دولة إلى أخرى ومن مستوى إلى آخر داخل نفس الدولة، لتجد في ظل التفاقم الكبير للمشاكل في الدول النامية وخاصة منها الاجتماعية مكانتها على المستوى المحلي من هذه الدول، الأمر الذي دفع إلى بنا إلى ضرورة التركيز على نوع هام من أنواع الحوكمة وهو الحوكمة المحلية.

2.2 تعريف الحوكمة المحلية

بتعاظم أهمية الحوكمة كإستراتيجية تنموية قائمة على مفهوم المشاركة، تعاظمت أهمية التركيز على مفهوم الحوكمة المحلية وذلك نظراً لأهميتها الكبيرة الذي أوضحها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أحد وثائقه والذي قال فيها أن "إضفاء اللامركزية على الحوكمة والانتقال من المستوى الوطني إلى الأقاليم والمجتمعات المحلية أمر من شأنه تمكين الناس من المشاركة بشكل مباشر في عمليات الحكم مما يساعد على تصميم برامج انمائية تلبي احتياجات المجتمعات المحلية"، إذن فالحوكمة المحلية هي أحد الأشكال المبسطة للامركزية الحكم حيث تنتقل السلطة والمسؤولية إلى المحليات بشكل ديمقراطي، ولقد أشارت عديد الدراسات في هذا الصدد إلى الدور الكبير الذي تؤديه اللامركزية في تخطيط وتنفيذ التنمية المحلية ودورها في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية المحلية.(برنامج الديمقوراطية وحقوق الانسان، صفحة 49)

وبشكل عام يمكن تعريف الحوكمة المحلية على أنها: "أسلوب شراكة تساهمي بين الناشطين أو الفاعلين في إقليم* فضائي محدد، هدفها الأساسي هو تثمين الامكانيات الطبيعية، الثقافية، والبشرية من أجل تنمية اقتصادية في نطاق تنافسي مستدام"، وهذا معناه أن الحوكمة المحلية:

- تتموقع على مستوى محلي؛
- تأخذ في الحسبان مختلف الموارد والتفاعلات الخاصة بفضاء إقليمي محدد؛
- تترجم العلاقة بين الفاعلين (حكومة/قطاع خاص/مجتمع مدني) وفضائهم الاجتماعي، المادي، والحيوي (الإقليم)؛
- هدفها الأساسي وضع وتقاسم نظرة مستقبلية موحدة للإقليم، والتي تعتبر كإطار لمشاريع وبرامج نشاطات فردية وجماعية. (طالبي، 2011/2010، صفحة 123)

إذن الحوكمة المحلية تعني المشاركة الفعالة لمختلف الفاعلين في اتخاذ القرارت وتنفيذها في المجتمع المحلي وفي إطار إقليم جغرافي محدد من حكومة، قطاع خاص، ومجتمع مدني.

والحوكمة المحلية بهذه العناصر تجسد بشكل فعلي مقومات الحوكمة الفعالة خاصة مع ما تحققه من اقتراب كبير من صوت المواطن البسيط والمهمش الذي قد لا تتم مراعاة حاجاته ومتطلباته بشكل كلي، بالإضافة إلى ما تحققه من دقة في عمليات المساءلة وسرعة في انتقال المعلومات وكفاءة في استخدام الموارد، والذي يتحقق بشكل خاص نتيجة لمحدودية عدد السكان والمؤسسات التي يضمها الإقليم الجغرافي المحلي، وبذلك تكون الوسيلة الأنسب لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأرياف فيما يعرف بالتنمية الريفية المستدامة.

* الاقليم هو فضاء وشبكة فاعلين عموميين وخواص يتعاونون ويتقاسمون نفس القيم وينتجون معاً حركية اقتصادية عن طريق ترشيد الموارد الخاصة به..

3. مفهوم التنمية الريفية المستدامة

تعد قضايا التنمية المستدامة اليوم من القضايا الأكثر شهرة وشيوعاً بين مختلف دول العالم وذلك نظراً لأبعادها المختلفة التي تتعدى حدود الحاضر إلى المستقبل وتتعدى حدود المكاسب الاقتصادية إلى المكاسب الأخلاقية والاجتماعية، ولعل أن أهم مجال للتنمية المستدامة والذي لابد للدول النامية من التركيز وبشدة عليه نظراً لمكانته المحورية في مسار تاريخها التنموي هو التنمية الريفية المستدامة.

1.3 مفهوم التنمية المستدامة

تبلور مفهوم التنمية المستدامة عبر العديد من المحطات الهامة من أهمها: مؤتمر استكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الانسانية الذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية، الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982 والذي كان الهدف منه ترشيد وتقويم أي نشاط بشري يكون له تأثير على الطبيعة، تقرير برودتلاند Brudtland سنة 1987 والذي عرف أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة، أيضاً مؤتمر "قمة الأرض" بريو ديجانيرو (البرازيل) سنة 1992 والذي كان الهدف منه وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والمتقدمة من منطق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وأيضاً مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانزبورغ (جنوب افريقيا) سنة 2002 والذي يهدف إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة. (أرمان، 2010، صفحة 192)

وعن تعريف التنمية المستدامة فنجد تقرير برونتلاند قد عرفها على أنها:" استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها"، (يختار و عبد الرحمان، 2011، صفحة 288) أما البنك المركزي فعرفها على أنها: "التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن"،(الحبيتري و بلهادف، 2014، صفحة 03)في حين عرفها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على أنها: "تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة"، (الجيوسي، 2013، صفحة 21)كما عرفت أيضاً على أنها: "عملية مجتمعية واعية موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل ايجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه". (العايب و بقة، 2008، صفحة 03)

وبشكل عام يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى، تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول وتراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، وذلك في إطار متكامل بين شروط عدم الاستنزاف وخيارات الاستثمار، (زبير و بن مخلوف، 2013، صفحة 289)وبالتالي يكون للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية:(أرمان، 2010، الصفحات 197-198)

- **البعد البيئي**: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البيئي حول مجموعة من العناصر منها: الطاقة، التنوع البيولوجي، القدرة على التكيف، الانتاجية البيولوجية...؛
- **البعد الاقتصادي**: يتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتتمثل أهم عناصر البعد الاقتصادي في: النمو الاقتصادي المستديم، العدالة الاقتصادية، اشباع الحاجات الأساسية،...؛

- **البعد الاجتماعي**: هذا العبد الذي يشير إلى البعد الانساني يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وتتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي في: المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، الانصاف والعدل في اختيارات النمو،... .

2.3 تعريف التنمية الريفية المستدامة

أصبحت تشكل قضية التنمية الريفية المستدامة في ظل المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الجزائر وفي مقدمتها الأزمات البترولية الحادة التي باتت تضرب القطاع في الآونة الأخيرة أحد أهم القضايا التي يجب أن تركز عليها أمام ضرورة التطور وحتمية التنويع الاقتصادي.

والمتتبع لمسيرة التنمية الريفية المستدامة يلاحظ مرورها بثلاث محطات أساسية تمثلت باختصار في: (الاسكوا و وآخرون، 27اكتوبر2007، الصفحات 04-08)

- **مرحلة مفهوم تنمية المجتمع**: ظهر مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الاربعينيات من القرن الماضي أين تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد في سنة 1948، والذي عرفها كما يلي: "حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة"؛
- **مرحلة مفهوم التنمية الريفية المتكاملة**: يتأسس مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المتكاملة بشكل عام أنشطة انتاجية زراعية تهدف غلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية؛
- **مرحلة مفهوم التنمية الريفية المستدامة**: يستهدف مفهوم التنمية الريفية المستدامة توفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية الزراعية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون من الفقر من الوصول إلى الموارد الانتاجية وخاصة الأرض وفرص العمل والتعليم والصحة، ولقد شهدت هذه المرحلة تبني منظمة الأغذية الزراعة FAO لمفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتي تشير حسبها إلى عملية متكاملة تهدف إلى:

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كماص ونوعاً إلى جانب التوسع في انتاج السلع الزراعية الأخرى؛
- توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الانتاج الزراعي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع على زيادة انتاجيتها دون الاخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد او بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ومنع تعرض البيئة للتلوث؛
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الانتاج، وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الانتاجي؛

- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.

ولقد عرفت التنمية الريفية المستدامة بعد ذلك عدة محاولات لتعريفها فحسب البنك الدولي هي: "خطة مرسومة ومصممة لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف الفقراء"، (عبوش، 2009/2008، صفحة 63) كما تم تعريفها أيضاً على أنها:

- "تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانيتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة"؛
- "طريقة تضم مجموعة من المعايير والنشاطات التي هدفها تحسين الوسط الريفي سواءً فيما يخص تهيئة الاقليم المادي أو فيما يخص رفع مستوى الحياة وتأمين العمل للسكان الريفيين". (تمار و طالبي، 2011، صفحة 519)

وانطلاقاً من مختلف التعاريف التي أعطيت للتنمية الريفية المستدامة حددت أبعادها في أربع عناصر أساسية: (الاسكوا و وآخرون، 27اكتوبر2007، الصفحات 03-04)

- **البعد الاقتصادي**: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس الذي ترتبط به باقي الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- **البعد الاجتماعي**: والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الانتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر والتركيز على مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً؛
- **البعد البيئي**: والذي يهدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الانسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة؛
- **بعد التنمية البشرية**: والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعلم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

أما عن خصائص التنمية الريفية المستدامة فيمكن القول أنها تنمية محلية، داخلية، تساهمية مبنية على تثمين الموارد المتاحة ومساهمة كل الفاعلين وترابط مختلف قطاعات النشاط، وهذا المفهوم للتنمية الريفية المستدامة يندرج ضمن ما يعرف بالنموذج الاقليمي والذي يجسد المعيار المحلي للتنمية الريفية، حيث يشير الإقليم إلى فضاء وشبكة من الفاعلين العموميين والخواص الذين يتعاونون ويتقاسمون نفس القيم وينتجون معاً حركية اقتصادية عن طريق ترشيد الموارد الخاصة بهذا الاقليم. (تمار و طالبي، 2011، صفحة 523)

وبشكل عام يمكن القول أن التنمية الريفية المستدامة تهدف إلى احداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات

وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي، أما بالنسبة للجزائر فتتمثل أهداف التنمية الريفية المستدامة بها في ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية، الحفاظ على التوازن البيئي، تفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الانتاجية.(تمار و طالبي، 2011، صفحة 529)

لكن بالنسبة للدول النامية بشكل عام والعربية ومنها الجزائر بشكل خاص نسجل حضور العديد من المعوقات التي تحول دون نجاح برامج التنمية الريفية المستدامة في تحقيق أهدافها ومنها: المعدلات العالية للفقر، انعدام التوزيع العادل للموارد والخدمات الانمائية، ضعف البنا التحتية في المناطق الريفية، ضعف آليات وبرامج ادماج المرأة في النشاطات الانتاجية، قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية،...، ولهذا كان من الضروري بالنسبة لهذه الدول البحث عن حلول ناجعة من شأنها وضع استراتيجيات وبرامج التنمية الريفية المستدامة في مسارها الصحيح لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تنطوي عليها، ولعل أن أبرزها اليوم في ظل تعالي الأصوات المنددة بضرورة دعم المشاركة الشعبية في العملية التنموية **الحوكمة المحلية**، فكيف تتجلى مساهمتها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

4. الحوكمة المحلية كآلية لتعزيز مسار التنمية الريفية المستدامة

يعيش أكثر من 1.3 مليار نسمة في العالم في فقر مدقع، ويؤثر الفقر الريفي على حياة ما يزيد على خُمُس سكان العالم، ويشكل فقراء الريف السواد الأعظم من الفقراء في البلدان النامية، فهناك أكثر من 500 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية، وحوالي 940 مليون نسمة لا يحصلون على الغذاء الكافي، و نحو 1.2 مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية، وتعاني أعداد كبيرة من فقدان المأوى وفرص العمل، وغالبية الدول العربية ذات مستوى متدن من التطور في الريف، وتفتقر مختلف أنشطتها الاقتصادية إلى الوسائل التي تمكنها من النهوض في ظروف تتسع فيها دائرة الفقر حيث تصل نسبة الفقراء إلى نحو 60% من سكان الريف،(www.arabic.microfinancegateway.org) وانطلاقاً من كل هذا كان لابد من وضع الأطر السليمة الكفيلة بدفع عجلة التنمية الريفية المستدامة في الدول النامية عامة وفي الوطن العربي والجزائر بشكل خاص، ومنها الحوكمة المحلية.

وانطلاقاً من كون التنمية الريفية المستدامة تتربع على أهمية بالغة ضمن الخطط التنموية الشاملة ونظراً للمكانة الهامة للمجتمع الريفي الذي يشكل نسبة معتبرة من السكان الذين تلتزم الدولة برفع مؤشرات التنمية البشرية ضمن وسطهم وتفعيل دورهم لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، يمكن اعتبار الحوكمة المحلية من أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة لتحسين أوضاع التعليم، الصحة، التوظيف، تقليص نسب البطالة، القضاء على الفقر، تحسين الانتاج الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، (براجي، 2013/2012، صفحة 116)بمعنى أنه أمام صعوبة تحقيق التنمية الريفية المستدامة من دون التركيز على تنمية رأس المال الانساني ومحاربة الفقر، نجد أن الحوكمة المحلية تساهم في توفير المناخ المحابي والموارد والإطار المؤسسي الذي يمكن من تحقيق النمو الموجه للفقراء وتحقيق الأهداف التنموية للألفية. (الاسكوا و وآخرون، 27اكتوبر2007، صفحة 28)

كما أن الحوكمة المحلية التي تشير حسب مكتب العمل الدولي إلى جودة وفعاية وكفاءة الإدارة المحلية والخدمات العامة، وجودة السياسة العامة المحلية وإجراءات صنع القرار وكيفية ممارسة النفوذ والسلطة، تساهم من خلال اللامركزية التي توفرها في تقديم الخدمات إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق المحرومة إذ تؤدي عادة إلى نقل الموارد الضريبية من المناطق الأكثر غنى إلى المناطق الأكثر فقراً وتؤدي

غلى زيادة حجم النفقات وجودتها في هذه المناطق، وهي بذلك تحتاج غلى حوكمة وطنية ناجعة وفعالة لإعطاء التوجيهات وبلورة الممارسات وتنظيم العلاقات. (مكتب العمل الدولي، الدورة 97 /2008، صفحة 96)

وفي إطار التعرض لدور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة يمكن الإشارة لأحد أهم الممارسات الاسلامية التي عرفت حضور واسع النطاق لدى غالبية الحضارات الاسلامية قبل آلاف السنين فيما يعرف **بالحِمى**، والذي شكل نظاماً يجسد العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي والاستدامة البيئية من خلال تشجيع الحكم المحلي على اعتماد المعرفة والحكمة المحلية كوسائل للمشاركة في إدارة الموارد المشتركة، بحيث نجد أن "**الحمى**" قد ساهمت ايجابياً في انقاذ وحماية الموارد الطبيعية وأراضي الرعي والغابات في منطقة الشرق الأوسط منذ 5000 سنة، كما ساهمت أيضاً في تطوير مجتمع قائم على التعلم الاجتماعي والإدارة التكيفية القائمة على حقوق الانسان والطبيعة، المصلحة العامة، والاستخدام المستدام للموارد.(الجيوسي، 2013، صفحة 96)

5. خاتمة:

من كل ما تقدم يمكن القول أنه في ظل الاهمال الكبير واللامبالي الذي تعاني منه أريافنا على الرغم من كونها ذات مقومات مادية وبشرية ضخمة، وعلى الرغم أيضاً مختلف الظروف التي باتت تعايشها الدول النامية ومنها الجزائر وخاصة ما تعلق منها بانعدام التوازن التنموي والتنوع الاقتصادي، انتشار الآفات الاجتماعية وفي مقدمتها الفقر والبطالة،...، أصبحت تشكل الحوكمة المحلية بما توفره من مشاركة في اتخاذ القرارات، مساءلة، شفافية، عدالة، وبعد استراتيجي،...، الحل الأنجع أمامها للنهوض بإنتاجية هذه المناطق وترشيد سيرورة استغلال الموارد المتاحة والحفاظ عليها في إطار مسؤولية مشتركة لجميع الفاعلين والناشطين في الإقليم المحلي من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وبالتالي دعم مسارات التنمية الريفية المستدامة ودعم مساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة نذكر:

- الحوكمة هي إستراتيجية حديثة لممارسة السلطة تتم على مختلف المستويات الكلية (الدولة، الاقليم،...) والجزئية فيما يعرف بحوكمة الشركات، تنطوي على أهداف تنموية وتنطلق من مبدأ المشاركة الفعالة لمختلف الفاعلين في المجتمع فيما يخص اتخاذ القرارات وتنفيذها؛
- تشير الحوكمة المحلية إلى ممارسة السلطة التشاركية القائمة على المساءلة والشفافية،... بين مختلف الفاعلين على مستوى إقليمي محلي، وهي تعتبر الحل الأنجع أمام مختلف الدول لإسماع صوت المواطن الريفي البسيط وتفعيل مشاركته في السيرورة التنموية؛
- تساهم الحوكمة المحلية في تحقيق نوع من التوازن التنموي من خلال دورها الفعال في دعم المشاريع التنموية في المناطق الريفية، هذه المناطق التي تعاني اليوم من العديد من المشاكل كالفقر والبطالة وانعدام المرافق العمومية،...، وغيرها من المشاكل التي تعيق من مسار التنمية المستدامة بها؛

وفي ظل هذه النتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة تفعيل دور المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمناطق الريفية؛

- ضرورة وضع برامج تنموية تراعي خصوصيات المناطق الريفية؛
- ضرورة وضع شبكات اتصال أفقية بين مختلف الفاعلين في المجتمع الاقليمي الريفي من مواطنين، حكومة، وقطاع خاص، من شأنها دعم فعاليات المشاركة في اتخاذ القرارات والمساءلة عن الأخطاء مهما كان مرتكبها، إضافة إلى شبكات الاتصال العمودية التي توصل صوت هذه المناطق إلى السلطات العليا في البلاد؛
- إعطاء الأهمية الكافية لإقامة الجمعيات في هذه المناطق من أجل بلورة اهتماماتهم وانشغالاتهم؛
- إعطاء الأهمية البالغة لتهيئة المناخ الريفي لإقامة المشاريع التنموية الخاصة، فمن الملاحظ وجود انعدام شبه تام للقطاع الخاص في المناطق الريفية؛
- ضرورة تقديم الدعم المالي المرفق بعمليات المراقبة والمساءلة للفلاحين البسطاء الذين يمارسون نشاطاتهم بشكل عشوائي لتنظيمها في إطار مشاريع تنموية منظمة ذات إنتاجية هامة.

6. قائمة المراجع

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.arabic.microfinancegateway.org.

الاسكوا، و وآخرون. (27اكتوبر2007). *بيان مشترك*.

التقرير الرابع مكتب العمل الدولي. (الدورة 97 /2008). *التقرير الرابع: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر*.

أنمار أمين البرواي. (15-17 ديسمبر، 2012). محددات الحوكمة -دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول-. *المؤتمرالعلمي الدولي حول عولمةالادارة في عصر المعرفة* . جامعة الجنان، لبنان.

برنامج الديمقوراطية وحقوق الانسان. *أدبيات الحوكمة*.

توفيق تمار، و رياض طالبي. (22-23 نوفمبر، 2011). التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية -دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة-. *الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومات* . جامعة ورقلة-الجزائر.

رياض طالبي. (2011/2010). التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-. *مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة* . جامعة سطيف-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

سعيد عبوش. (2009/2008). اشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية -دراسة ميدانية لبلدية عين مران ولاية الشلف-. *مذكرة ماجستير تخصص علم الاجتماع الريفي* . كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر.

صباح براجي. (2013/2012). دور حوكمة الموارد الطاقوية في اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة. *مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة* . جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصدية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

عبد الرحمان العايب، و الشريف بقة. (07-08 افريل، 2008). التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الاشارة للوضع الراهن في الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف-الجزائر.

عبد القادر يختار، و عبد القادر عبد الرحمان. (19-21 ديسمبر، 2011). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الدول العربية-. *المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي* . الدوحة-قطر.

عودة راشد الجيوسي. (2013). *الاسلام والتنمية المستدامة –رؤية كونية جديدة–*. عمان–الاردن: مؤسسة فريدريش ايبرت.

عياش زبير، و أميرة بن مخلوف. (25–26 نوفمبر، 2013). الحكم لراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء. *الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة* . ورقلة–الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر.

كريم أرمان. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2009. *أبحاث اقتصادية وادارية ، 07*.

نبيلة الحبيتري، و رحمة بلهادف. (2014). الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية. *الملتقى الوطني الاول حول افاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر* . جامعة ادرار–الجزائر.

هام جداً:

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA: (يجب كتابة هذه العبارة)

زكية معزوز، (2021)، دور الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، الصفحات.